

تقرير حقوقي يوثق جريمة
اغتصاب تحالف العدوان

الفتاة بقرية المهاذل—
مديرية الخوخة — محافظة
الحديدة - ٢٩ مارس ٢٠١٨م



امرأة و ذئاب

منظمة انتصاف لحقوق المرأة والطفل

منظمة حقوقية تسعى لحماية المرأة والطفل من خلال مناصرة قضاياهما والدفاع عنها وتوعية المجتمع بها وتأهيلهما نفسياً ومعنوياً

- دفع الوعي المجتمعي بحقوق المرأة والطفل كما كفلتها الشريعة الإسلامية وتضمنتها الاتفاقيات و المواثيق الدولية .
- مناصرة قضايا المرأة والطفل حقوقياً واجتماعياً بما يكفل لهم حياة أسرية كريمة باعتبارهم الخلية الأساسية للمجتمع.
- رصد كافة الانتهاكات والاعتداءات الواقعة على النساء والأطفال في الحرب والسلم سواء من قبل أفراد او هيئات حكومية أو جماعات غير حكومية أو دول معادية وإعلانها للرأي العام .
- إعداد وإصدار التقارير الحقوقية لحالات الانتهاكات الخاصة بالمرأة والطفل.
- تقديم الدعم النفسي اللازم للمرأة و الطفل الذين يتعرضون للانتهاكات أثناء السلم و الحرب.
- حماية النساء والأطفال من سوء المعاملة في الأسرة والمجتمع ومناهضة كافة أشكال العنف الموجه ضدهم و حمايتهم من الإيذاء أثناء التحقيق.
- الحد من تسول وعمالة الأطفال.
- تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في المجتمع.

المحتويات

٤.....	مدخل
٤.....	الملخص التنفيذي
٤.....	المنهجية
٥.....	نبذة مختصرة عن مديرية لخوخة
٥.....	تفاصيل اغتصاب فتاة الخوخة
٦.....	الإدانات المحلية
٦.....	إفادات الشهود
٧.....	وصف الانتهاك وفقاً للقانون الدولي الإنساني
٨.....	التوصيات

مدخل

تعاني اليمن من حرب عدوانية من قبل تحالف العدوان ١، حيث عمد إلى انتهاك حقوق المدنيين وارتكاب أبشع الجرائم بحق النساء والأطفال دون مراعاة للقيم الإنسانية والأخلاقية والتي سقط خلالها الآلاف ما بين قتييل وجريح، فلم يكتف العدوان ومرتزقته بسلبهم حق الحياة فحاولوا سلبهم حريتهم وكرامتهم وشرفهم من خلال اختطاف و اغتصاب النساء في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم، متناسين أن اختطاف النساء عيب أسود وجريمة تحضر على الجبين ولا تمسح ولا تسقط بتقادم الزمن، ومنذ بداية العدوان تعمد تحالف العدوان ومرتزقته سياسة ممنهجة لابتزاز اليمنيين والضغط عليهم من خلال اختطاف النساء لإدراكهم بأن الشعب اليمني الغيور على أرضه وعرضه يقتله الشعور بالعجز عن إغاثة مستنجد به، وقد كانت إحدى جرائم الاختطاف البشعة بحق فتاة بقرية المهاذل التابعة لمديرية الخوخة بمحافظة الحديدة، وخلف الاعتداء على هذه الفتاة ذكرى ومآسي على مدى أعوام لم ولن ينساها أهالي منطقة المهاذل وخاصة أسرة الضحية .

الملخص التنفيذي

يوثق تقرير (امرأة و ذئاب) الجريمة التي ارتكبتها أحد الجنود السودانيين بحق إحدى الفتيات وذلك في يوم الأحد بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٨م بقرية المهاذل التابعة لمحافظة الحديدة ، وقد تحدثنا خلال هذا التقرير عن تفاصيل الجريمة وإفادات الشهود، كما تحدثنا عن الإطار القانوني للجريمة وفقاً للقوانين والمواثيق الدولية.

المنهجية

يستند هذا التقرير إلى المعلومات التي قامت المنظمة برصدها وتوثيقها ومتابعتها فيما يخص تفاصيل الجريمة ، كما اعتمد على المقابلات التي أجريت مع الشهود، وتم الرجوع إلى نصوص القوانين الدولية والمعاهدات والاتفاقيات من أجل توضيح الإطار القانوني للجريمة المرتكبة بحق فتاة الخوخة .

نبذة مختصرة عن مديرية الخوخة

مديرية الخوخة :

هي إحدى المديريات التابعة لمحافظة الحديدة ، بلغ عدد سكانها ١٢٣٣٩ نسمة حسب إحصاء عام ٢٠٠٤ م .



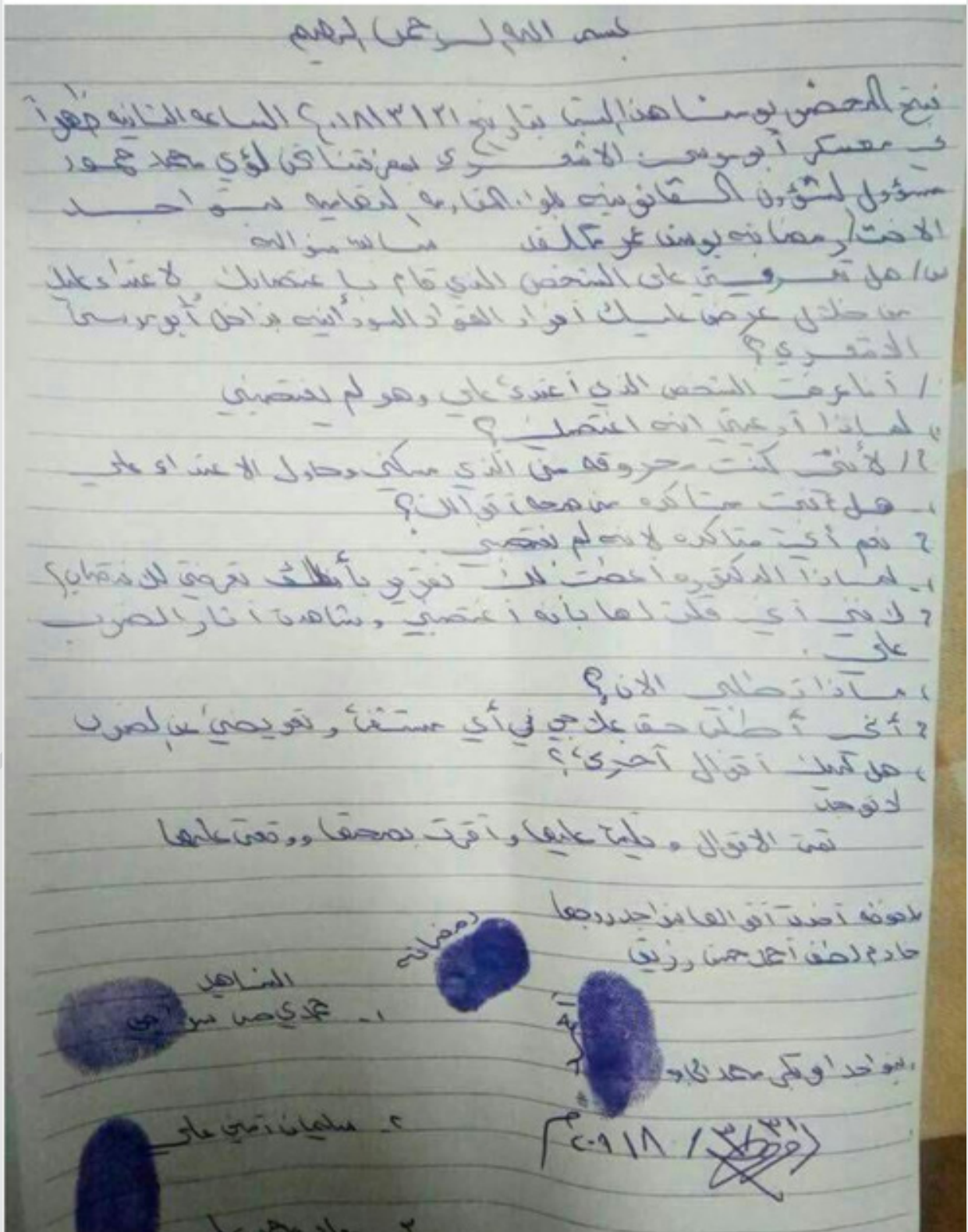
مديرية الخوخة

تفاصيل اغتصاب فتاة الخوخة

بسبب الحاجة تذهب للبحث عن الحطب للبيع و للأكل على نار الحطب ، كان خروجها كالعادة مع مجموعة من البسيطات بحثا عن الحطب، لم تكن تدري بأن أحد الذئاب ترقبها وتستعد لاختطافها وافتراسها.

في عصر يوم الخميس بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٨م خرجت المواطنة رمضانة يوسف عمر- ٢٨ عاما- مكلفة للاحتطاب مع مجموعة من النساء جوار معسكر أبو موسى، وفي منطقة يفصلها عن المعسكر المذكور الخط العام وعندما بدأت الفتاة بالعمل قام أحد جنود القوات السودانية بالخروج من بين الأشجار التي كان مختبأ بينها ثم قام بتهديدها ومحاولة اختطافها، وحين أرادت الابتعاد عنه أمسك بها من ورائها وخنقها بواسطة يديه، وحين قامت بمقاومته قام بضربها ضرباً مبرحاً في وجهها ورقبتها حتى سالت الدماء من أذنيها حسب ما ورد، و عندما حاولت النساء الاقتراب لإنقاذ الفتاة قام هذا الجندي بإطلاق النار عليهن لتخويفهن فلذن بالفرار، وقام بأخذها إلى وسط الأشجار كي لا يراه أحد مُستغلاً تأخرها عن باقي النساء وقام بارتكاب جريمته البشعة والحقيرة، وقد نشرت صورة هذا الجندي على مواقع

التواصل الاجتماعي وهو ينتمي إلى ما يسمى بقوات الجنجويد وهي قوات سودانية معروف عنها ارتكاب العديد من الانتهاكات في منطقة دار فور في السودان نفسها. وبعد أن وقع على هذه الفتاة هذا الفعل قامت قوات تحالف العدوان باستجوابها وإجبارها على التنازل بل وفبركوا فيديو لإحدى النازحات على أنها هذه الفتاة وأجبروها على الإدلاء كذباً بما يفيد بأنها لم تغتصب محاولة منهم لتغطية الجريمة.



صورة من الاعتراف المنتزع من الضحية غصبا عنها

الإدانات المحلية

أدانت منظمات المجتمع المدني ومنها منظمة انتصاف لحقوق المرأة والطفل جريمة اغتصاب إحدى الفتيات في قرية المهاذل التابعة لمديرية الخوخة بمحافظة الحديدة ، واستنكرت الصمت الدولي والأممي المخزي وانتهاك القوانين والمواثيق الدولية والإنسانية وقوانين الحرب وغيرها من الأعراف والشرائع السماوية والرمي بها عرض الحائط، والتي تتضمن قواعد ومبادئ تهدف إلى توفير الحماية بشكل رئيسي للأطفال والنساء.

كما حملت منظمة انتصاف تحالف العدوان مسؤوليته عن كل الجرائم والانتهاكات بحق المدنيين الأبرياء وخاصة النساء، وطالبت المجتمع الدولي والمنظمات الأممية والهيئات الحقوقية والإنسانية إلى تحمل مسؤولياتهم القانونية والإنسانية تجاه الانتهاكات والمجازر البشعة التي تحدث بحق المدنيين الآمنين من أبناء الشعب اليمني، ودعت كل أحرار العالم والشرفاء بالتحرك الفعال والإيجابي لوقف العدوان وحماية المدنيين من النساء والأطفال.

كما طالبت منظمة انتصاف الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بالقيام بواجبهم والاضطلاع بمسؤولياتهم حيال هذه الجرائم والعمل على إيقافها ورفع الحصار وتشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في جميع الجرائم المرتكبة بحق الشعب اليمني ومحاسبة كل من يثبت تورطهم في هذه الجرائم.

إفادات شهود عيان

تم الاستماع إلى شهادات بعض ممن كانوا متواجدين في مكان الواقعة وكانت شهاداتهم جميعاً تحمل ما يسمى بتحالف العدوان ومرتزقته مسؤولية هذه الجريمة وأن من قام بارتكابها هو أحد الجنود المرتزقة السودانيين التابعين لتحالف العدوان.

• تحدث أحد الناشطين في صفحته على الفيسبوك واسمه (ر.م.م) بأنه تواصل مع عاقل القرية التي تنتمي إليها الفتاة المغتصبة واسمه محمود معروف وأكد له أن هذه الحادثة وقعت وحدثت في قريته، كما أنه أفاد أيضاً بأن الملف تم تحويله إلى قيادة ما يسمى المقاومة التهامية للتحقيق في الموضوع وتأييد الجاني الذي ارتكب هذه الجريمة البشعة محاولاً بذلك تكذيب الادعاءات التي نشرت فيها بعض المواقع التابعة لما يسمى بتحالف دعم الشرعية محاولة تكذيب الواقع ونفي القضية.

• تحدث أحد الشهود واسمه (و.ا) والذي نشر في موقعه على الفيس بوك ما يؤكد صحة الخبر وأفاد بأنه نزل مجموعة من الحقوقيين إلى قرية هذه الفتاة لتقصي الحقيقة حول حصول حادثة الاغتصاب من قبل الجندي السوداني، وبعد مقابلة العديد من أهالي القرية تبين أن القضية حصلت بالفعل منتقداً النفي والتوظيف الخسيس الذي قامت به بعض القنوات

والأطراف لهذه القضية على حد تعبيره.

- تحدث أحد الناشطين الحقوقيين واسمه (ل.ا) وقد نزل إلى قرية الفتاة المغتصبة وأفاد بأنه عند نزوله إلى القرية التي تنتمي إليها الفتاة رمضانة يوسف عمر مكلفد سأل الأهالي عن الضحية فأفادوا بأن قوات ما يسمى بالتحالف أخذوها بطقم عسكري بعد الحادثة مباشرة ولم يعرفوا أين ذهبوا بها، والتقى بعض أفراد الأسرة بأخيها وعمتها فأكدوا له صحة الخبر ولكنهم لم يكونوا يعلمون أين ذهبت المرأة مع زوجها الذين اقتادهم جنود التحالف إلى جهة مجهولة، وأفادوا بأنه بحث عنها في أغلب المشافي ولم يجدها، بل إن الطبيبة التي كانت قد أعدت تقرير يثبت صحة الحادثة لم يستطع اللقاء بها كونها مريضة، كما أكدوا له وفي نهاية ما كتبه عن الحادثة وقوعها بشكل فاضح وأن التقارير الطبية تفيد حصول ذلك.
- أحد الناشطين المتفاعلين مع القضية والمقيم في الولايات المتحدة ويدعى (محمد عبدالله المسمري) استطاع التواصل مع عاقل المنطقة التي تنتمي إليها الضحية والذي بدوره أوصله للمرأة الضحية عبر الهاتف، وبث تسجيلاً مصوراً عرض خلاله التسجيل الصوتي لمكالمته مع المرأة الضحية، حيث تحدثت تلك المرأة وهي تصرخ وتبكي قائلة: «كنت في الوادي الرابعة عصرا في يوم الخميس أجمع الحطب، وسألني الجندي السوداني: «إلى أين ذاهبة؟» قلت له: «أمشي بالحطب»، وأضافت أنها بعد ذلك أرادت الابتعاد عنه لكنه أمسك بها من ورائها وخنقها بواسطة يديه وقام بأخذها إلى بين الأشجار كي لا يراه أحد. تبكي الضحية بحرقة وتقول: «اغتصبني وأعرف وجهه وصورته»، زوجها أيضا كان يتكلم على الهاتف وهو يبكي، وقد أفادت المرأة أيضا بأن قوات التحالف من الإماراتيين أخذوها إلى المعسكر برفقة زوجها والعاقل وأدخلوها إلى غرفة بمفردها من أجل التحقيق معها حسب قولهم، وفي هذه الغرفة أجبروها على أن توقع على محضر ينكر تعرضها للاغتصاب، وفعلا أجبروها على ذلك تحت التهديد، كما هددوها بتصفيتها مع عائلتها إن نشرت الخبر أو قامت بالإبلاغ عن الحادثة.

وصف الانتهاك وفقاً للقانون الدولي الإنساني

اعتداء مرتزقة تحالف العدوان على امرأة مدنية يرقى إلى جريمة حرب مكتملة الأركان، حيث وأن جميع التشريعات والقوانين تعتبر أن الأصل في المرأة مستمد لها بالحماية المدنية إذا لم تنتمي إلى القوات المسلحة وبالتالي فإنها بصفتها هذه سوف تستفيد من قواعد القانون الدولي الإنساني التي تفرض قيوداً على مباشرة العمليات العدائية.

ويجب أن تحظى النساء " بحماية خاصة " من العنف الجنسي، وهذا العنف الجنسي يشمل الاغتصاب والدعارة القسرية، وأي شكل آخر من أشكال الاعتداء غير اللائق، وهي كلها أفعال تشكل جرائم حرب، ويحظر القانون الدولي الإنساني تهديد النساء بالعنف الجنسي.

وفئة النساء هي من الفئات الأشد ضعفاً، وهي فئة مشمولة بالحماية الدولية وفقاً للقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية، وقد أولت قواعد التنظيم الدولي هذا الأمر اهتماماً بالغاً سواء فيما تضمنته ديباجة ميثاق الأمم المتحدة وبعض مواد الميثاق أو ما تضمنته نصوص الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان والعهديين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن أبرز الاتفاقيات الدولية التي تضمنت الحماية للمرأة هي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٨/ديسمبر/١٩٧٩م - على الرغم أنها تركز على مبدأين، المساواة مع الرجل وعدم التمييز، فإنها تضمنت ضمن بنودها أحكاماً تحمي المرأة من العنف ولاسيما المواد (٢، ٥، ٦، ١١، ١٣، ١٦) وهي أحكام تلزم الدول الأطراف باتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة لحماية المرأة ضد أي فعل من أفعال العنف بغض النظر عن هوية فاعله، أو مكان وقوعه، كما أقرت اتفاقية جنيف الرابعة عدداً من قواعد الحماية للنساء ومنها: حماية النساء من الاغتصاب والعنف والاعتداء والتحرش والإكراه على الدعارة، كما شددت المادة (٧٦) من البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٩م والذي أوجب ضرورة أن تتمتع المرأة بحماية من الاغتصاب والإكراه على الدعارة.

ونؤكد على أن هذه الجريمة (العنف الجنسي) في توصيفها القانوني تندرج ضمن قوائم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وذلك بحسب القانون الدولي العام والقانون الإنساني، حيث تنص الفقرة (٢) من المادة (٢٧) من اتفاقية جنيف الرابعة على تجريم الاغتصاب أثناء النزاعات المسلحة سواء كانت ذات طابع دولي أو محلي، وتكرر التوصيف في المادة (١٤٧) من الاتفاقية الرابعة، والمادة (٧٥) المتعلقة بالضمانات الأساسية، والمادة (٧٦) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، والبروتوكول الإضافي الثاني المادة (٤) والقانون العرفي المنطبق في النزاعات المسلحة الدولية والنزاعات المسلحة غير الدولية، والمادة (٣) المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، وفي المادة (٥) من النظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا ٣٩٩١م، والمادة (٧) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ١٩٩١م التي نصت وبشكل صريح على أن فعل الاغتصاب أثناء النزاعات المسلحة يعد جريمة ضد الإنسانية، وصنفته أيضاً كجريمة حرب بشكل صريح وقطعي كما ورد في المادة (٨) من النظام الأساسي، وأن مرتكبيها يقدمون للمحاكمة الدولية كمجرمي حرب.

التوصيات

١. تناشد المنظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للعمل على وقف الحرب في اليمن بشكل عام.
٢. مناشدة جميع منظمات المجتمع المدني سواء العاملة في المجال الحقوقي أو الإعلامي ومراكز الرصد والتوثيق بتكثيف جهودها حيال ما يرتكب من جرائم في تلك المناطق التي تغيب فيها السلطات الحقيقية للدولة في تطبيق القوانين ، بما يشكله ذلك من ردع حقيقي لتلك العصابات لحماية تلك الفئات الضعيفة .
٣. إن ما يسمى قوات الشرعية تتحمل المسؤولية القانونية تجاه احترام الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجمهورية اليمنية وكافة الالتزامات الدولية ومنها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين، واتفاقية مناهضة تعذيب المرأة ، باعتبار النساء مشمولات بالحماية الجنائية ضد الانتهاكات التي يتعرضن لها .
٤. مطالبة المنظمات الدولية بتكثيف جهودها في توثيق الجرائم المرتكبة بتلك المحافظات بحق النساء من اغتصابات واختطافات وكشفها للرأي العام الدولي تمهيداً لتقديم مرتكبيها للعدالة .



منظمة انتصاف لحقوق المرأة والطفل Entesaf Organization for Woman and Child Rights

عنوان المنظمة: جولة سبأ

أرقام هواتف المنظمة: 778000596-778000597

روابط المنظمة:

الإيميل: info@entesaf.org

الفيسبوك: <https://www.facebook.com/EntesafOrg/>

اليوتيوب: <https://youtube.com/channel/UCTqhgKY7eriQWo4M2sMD4rA>

تويتر: <https://twitter.com/entesaf?ys80=>

تيليجرام: <https://t.me/Entesaforg>

الموقع الإلكتروني: <https://entesaf.org>